التاريخ : من العلم الأخلاقى إلى الحاسب الآلى

كرزيسزتوف پوميان

Krzysztof Pomian

من أجل أن نستوعب التاريخ كما اجتازته الشعوب فى القرن العشرين، علينا أن نرتد إلى الوراء عبر الزمن، وليس بالضرورى إلى هيرودوت وثيوسيدديدس، ولا حتى إلى الشخصيات العظيمة المؤسسة لعصور العلم والاستنارة، ولكن إلى تأثيرهم المستمر. أما بالنسبة للمؤرخين الذين وصلوا خلال القرن التاسع عشر ومع نهايته إلى التجديد الجذرى للمعرفة حول الماضى: أى الوسيلة التى مكنتهم من اكتسابه، والبراهين التى قبلت كأدلة، والأطر المفاهيمية التى يفترض أنها تجعل الأفعال ملموسة، وطرق الحديث عن الأزمان الماضية، إلى المؤرخين الذين أدمجوا هذه المعرفة التى كانت فى الماضى مجزأة بين الأدب، والبحوث التثقيفية واللاهوت الذى أقصته الفلسفة، حول نظام معرفى مقارن بفقه اللغة بقدر مفهوم وضعه من وجهة النظر الإيبستمولوجية، وكونه مدفوعا، ليس فقط بالطموح للاحتفاظ بالحق الخاص لمصطلح التاريخ، بل وأيضا وفى وقت مبكر جدا، لإخضاع الوضع الفائق فى عالم العلم.

العقيدة الأساسية للتاريخ الثقافى فى القرن التاسع عشر

بدأت قصتنا فى جوتنجن فى حوالى عام ١٧٧٠م، واستمرت فى برلين فى العقد الثانى من القرن التاسع عشر حول «رانك» وتلاميذه، وأيضا فى ستينيات القرن التاسع عشر حول «مومسين» قبل أن يدخل المشاركون فى ندواتهم معرفتهم إلى جامعات كل أقطار أوربا والولايات المتحدة. ويتكون هذا من دعم قوى لممارسة البحث والكتابة، وتقويم الأعمال المنشورة، وفى المقام الأول للتعليم العالى، ما يمكن أن نسميه العقيدة الأساسية للتاريخ الثقافى. ولا يمكن أن يعرف الماضى إلا من خلال وكالة المصادر، والمصادر الوحيدة هى

ترجمة: د. عبدالحكيم بدران

مصادر مكتوبة. وباختصار: يصنع التاريخ من نصوص. والاستثناءات الوحيدة الواضحة، وهى المسكوكات والأختام، شبيهة بالكتابة. وإذا درس المؤرخون الأشياء المادية، كما هو الحال فى الأسلحة، والدروع، والملبوسات، والمبانى، فهو من أجل فهم النصوص. وحينما تدرس من أجل تكملة الأخيرة، فالأشياء المادية لم تعد جزءا من الينبوع الرئيسى للتاريخ، فهى عناصر لعلم الآثار القديمة، التى تكون أنظمة مميزة منفصلة عن التاريخ بانقسام من الصعب عبوره.

ومنذ القرن السابع عشر، اضطر المؤرخون- استجابة لحجج أصحاب مذهب الشك (أتباع بيرو) أن يقابلوا بين النصوص، لا على أنها دورات، ولكنها وثائق عامة، بمعنى أنها تنبع من مؤسسة، أو مصممة للاستخدامات الرسمية: المواثيق، والعقود، والقوانين، والمعاهدات، والأحكام القضائية، وتقارير المداولات.. إلخ. ومعظم الوثائق من هذا النوع الآن يمكن أن توجد فى أرشيف الإدارات المعينة، التى تسمح فقط بالوصول إليها لأغراض الخدمة نفسها، وهكذا تكون الأهمية الكبرى لتاريخ تأسيس الأرشيف العام. وهكذا أيضا فى كل دولة يمثل اعتماد الممارسة التاريخية على سياسات الأرشيف المتبعة هناك، عنصر اعتماد ما على البيئة الثقافية والسياسية، الذى يساعد على تعريفها بطريقة مميزة تبعا لكل دولة. وهكذا، أخيرا، فإن الأفضلية المتوافقة مع الفترات المتباعدة فى الزمن- نظرا لأن الوثائق التى تبقت منه، تبدو وكأنها بدون دلالة حديثة- كانت لهذا السبب أكثر سهولة فى الوصول إليها بالنسبة للمؤرخين فى القرن التاسع عشر.

ومع تبنى العقيدة الأساسية، وضع حد للمبدأ بين الماضي والحاضر. الأول يمكن التعرف عليه من خلال وكّالة المصادر، أما الثانى فيمكن معرفته بفضل الإدراك الذى يبدو أنه يفهم بدون أى وساطة، وتاريخ الأزمنة الحاضرة لا يمكن صياغته، ما لم يكن تاريخا لا يحترم العقيدة الأساسية، والذى يضع نفسه فى تعارض من الناحية الإيبستمولوچية مع التاريخ الثقافى. وينطبق الشىء نفسه على التاريخ الذى يقدمه الكتاب، والصحافيون، والهواة، الذين يدعون أنهم مؤرخون للعصر، صفة يمكن فقط لأبطال التاريخ الثقافى أن ينكروها عليهم بسبب الاختلاف فى الممارسة المعرفية بين واحد وآخر، والطلبات لا يمكن التوفيق بينها، وما يتبع ذلك بالنسبة للبحوث والكتابة.

وتحدد النتائج الأخرى الملازمة للعقيدة الأساسية الفكرة التنظيمية للتاريخ، وبفعل ذلك، فإنها توجه المؤرخين فى اختياراتهم. وإذا كان الماضى يمكن أن يعرف فقط من خلال وسيلة المادة المكتوبة، فإن الفترة التى عاشتها البشرية قبل ظهور الكتابة، من وجهة النظر الإيبستمولوچية تختلف فى المبدأ الأساسى من العصر الذى جاء بعد هذا الحدث. ومن ثم، يظهر الاختلاف بين التاريخ وما قبل التاريخ. ولنفس السبب، فإن الناس بدون الكتابة كانوا موضوعا للمعرفة، التى تتعارض جذريا مع المعرفة المكتسبة من خلال وسيلة المصادر، لأن

الحكايات التى تنقل شفويا لا يمكن استخدامها لهذا الفرض. وفى كلا الحالتين، فإن الاختلاف فى طريقة المعرفة يعتبر كأداة لتمثيل أسلوب المعيشة للعصور. والناس بدون كتابة تلقائيون أكثر، وطبيعيون أكثر، هم باختصار أقرب إلى الحيوانية أكثر من هؤلاء الممثلين بحق للفترات والشعوب التاريخية. وعلم الأعراق، مثل علم الآثار القديمة، يختلفان لذلك عن التاريخ، ليس فقط من ناحية الأساليب التقنية التى يستخدمانها، ولكن من حيث وضع مادته. والإصرار على المعنى المزدوج لكلمة تاريخ التى تعنى فى الوقت نفسه الحقائق كما تحدث، وسرد الحكايات عن هذه الحقائق التى تشير إلى الأجيال التالية، تؤكد فى الواقع الطابع الذى يرى كعنصر مكون للتاريخ الذى يعتبر حسب رأى البعض، هوية الحقيقة والوعى، وطبقا لآخرين عدم الفصل بين العقل والفكر، الذى تعتبر القراءة الشىء الوحيد الذى يجعله ممكنا.

ويعلق التاريخ، وهو مخلص للعقيدة الأساسية، أهمية على الأفراد بالنسبة للكتابة التى تتعلق بهم، سواء أكانت هذه الكتابة تنبثق عن هؤلاء الأفراد، أم عن غيرهم. وهكذا فإنها تمنح ميزة للأحداث تضعها فوق الأحداث الكبار، أى تلك التى تترك خلفها قطارا ضخما من المادة المكتوبة. ولنفس السبب يدرس التاريخ فقط المؤسسات، والفئات الاجتماعية، التى أنتجت مادة مكتوبة، وكلما أنتجت أكثر، أو كلما كتب عنهم أكثر، فإنها تتلقى عناية أكثر. وحينئذ تبقى جموع السكان فى المجتمعات قبل الحديثة خارج الصورة، أو يعتبرون فقط حسب ما يقول عنهم ممثلو الجماعات الاجتماعية المتعلمة، بينما تركز البحوث على الحقوق والدولة، وداخل أنشطة الدولة على الدبلوماسية والحرب.

ولتطبيق العقيدة الأساسية، ينبغى كتابة التاريخ فقط عما أدى إلى إنتاج النصوص، وعما لاحظت، بالتالى بوعى من قبل المعاصرين أنفسهم. وهذا يستثنى كل شىء يعتبرونه لايستحق التسجيل فى شكل مكتوب، وكل شىء كان مجهولا لهم، وبخاصة التغيرات البطيئة التى امتدت عبر عقود، أو حتى قرون. ومن ثم، فإن التاريخ رافد للدورة الزمنية القصيرة، ما تعلق منها بالأفراد والأحداث. وزمنه المحدد بالتواريخ هو زمن الانفصامات التى تختفى منها الاستمرارية، وزمن التجديدات دون عناصر دائمة. إنه زمن طولى ثابت، وتقدمى بسبب قوة الدول المتعاظمة، وانتشار الكتابة التى تسير يدا بيد مع دلالتها المتنامية.

ونتيجة لكل هذا، فإن مجال التاريخ لم ينفصل تماما عما فى الذاكرة. وحقيقة يجب أن يقترب المؤرخون فى بادئ الأمر من الماضى عبر وسيلة المصادر، والوثائق يجب أن تكون الأولوية المضمونة. ويجب أن يعى المؤرخ بالمسافة المؤقتة بينه وبين الفترة محل الدراسة. ويجب أن تعالج المصادر بطريقة معينة، تحقق أو ترسى التواريخ والإنجازات، وتخرج إلى دائرة الضوء الظروف التى قادت إلى إنتاجها، وتطرد المصالح والأحكام المسبقة الموجهة إليها. ومع ذلك فى نهاية كل هذه العمليات، فإن المؤرخ يتبنى على الأقل، ما يبقى فى

منظوره الشخصى، ذلك الذى حدث به وسجله مؤلفو الوثائق التى استخدمها. وبمعنى آخر تلك التى أحالوها للذاكرة.

التاريخ وآداب اللغة

عند تقسيم الموضوعات بين التاريخ وآداب اللغة، فإن الأعمال التى تصطبغ بقيمة فنية- النصوص الأدبية- تعزى إلى الأخيرة، وثمة فروع أخرى من المعرفة تكونت من بين آداب اللغة، أو مستوحاة منها، وهى تاريخ الفن، تاريخ الأدب، وتاريخ الفلسفة، ومؤخرا جدا تاريخ العلوم. وهى مستمدة فى حالة الأول من المعرفة، من تميز فئة من الأشياء المصطبغة بقيمة فنية، وبالنسبة للفروع الثلاثة الأخرى من تميز فئات من النصوص التى تصطبغ إما بقيمة فنية، وتكون فى هذه الحالة مسألة فن شفهى- أو بقيمة معرفية (المنطق)، والاثنتان ليستا القيمتين المتخصصتين بصورة مشتركة، فإن كل هذه الأشياء وكل هذه النصوص من الممكن أيضا أن تحوز قيمة تربوية أو أخلاقية.

«التحلى بقيمة» معناه هنا: توضيح القدرة على تجاوز الزمن، والإبقاء على الدوام بالواقعية، والاحتفاظ بالقوة، بعد التمتع بالقدرة على تحريك أجيال من أسلافنا وأجزاء العمليات بنفس القوة على أنفسنا، وعلى ذريتنا، حتى المستقبل البعيد، وإرضاء أنفسنا وإرضائهم، والتعامل مع المشكلات التى مازالت قائمة، معاشة، وحتى اقتراح حلول لها يمكن أن تبقى ذات علاقة مهما كانت الظروف، وإعطاء تمثيل خالد للأدب، والفن، والفلسفة، والأخلاق، والعلوم تميز الأعمال التى نمتلكها عن تلك التى، ولو حتى تركت، أو استيقظت، أو دفعت إلى العمل، فإن المعاصرين للمنتجين لها قبلوا ذلك فقط فى أثناء فترة محدودة قبل أن يصبحوا نجوما ميتة فيما بعد، والأخير له قيمة تاريخية، مغلقة فى أوقاتهم الخاصة بهم. ويهتم بهم فقط أولئك الذين يثيرونهم، لأن الدور الذى لعبوه حتى الآن يجعلهم مناسبين كمصدر لدراسة الزمن الماضى.

وتعريف الفن، أو الأدب، أو الفسفة، أو العلم من خلال التمثيل الخالد للأعمال التي تخص كلا منها، تستثمر الفنان والكاتب والمفكر والباحث مع قدرة خلاقة فوق إنسانية فى الغالب- التخيل أو الذكاء- وتسبغ عليه الإعجاب بصفته شبيها بالإله، تقديسا حقيقيا، وفوق ذلك إنه تصرف يدعو للإعجاب يضعه التعريف عند بداية أية دراسة للأعمال. ويؤدى هذا إلى وضع فى مركز الاستبانة التى نقترب بها منهم ألغاز الصفات التى تعطيهم القدرة على تجاوز الزمن، ولتمثل النهاية لأية دراسة لعمل مع الكشف عما يمكن الفنان (الكاتب، الدارس، المفكر) من أن يعمل حتى ينفصل عن كل من الشخص والظروف التى توجه تكوينه ليعيش حياة مستقلة لمئات السنين.

وماذا عن التاريخ الآن؟ من الناحية المنطقية كان ينبغى أن يختص بما خلفته آداب

اللغة، وما يدور فى فلكها من أنظمة. والأعمال التى تنطوى تحت التاريخ، إذن هى التى لها قيمة تاريخية. والنصوص لا تعد أعمالا لأنها وسيلة فقط، بينما العمل دائما يكون هدفا فى حد ذاته. وهذه التى ينتجها العمل الروتينى ما هى إلا وثائق، وتشغل مكانة فى هرم النصوص الأدنى بدرجة ملحوظة عن مكانة العمل. وبعض النصوص التى تحتل مكانا على الحدود بين الأعمال التى تتمتع بقيمة مؤقتة بدرجة كبيرة فى الوثائق، تنتمى بالطبع بنفس القدر الكبير للمتخصصين فى دراسة آداب اللغة، كما للمؤرخين، وينطبق هذا على القانون الرومانى- النموذج لكل قانون- على القانونى الكنسى الذى مازالت الكنيسة الكاثوليكية تطبقه، والمعاهدات، والاتفاقيات، والقوانين الدبلوماسية الأخرى، التى مازالت تحتفظ بصلاحيتها. ومن ثم المكانة الخاصة لتاريخ القانون، وتاريخ الدبلوماسية. وبالنسبة للباقى، فإن كفاءة التاريخ مع استثناءات قليلة، تمتد فقط للوثائق. وقارئ الوثائق بالوكالة التى بها يجعل الماضى موضوعا للمعرفة، والمؤرخ، بخلاف الفيلولوجى، ليس لديه ما يعجب به، فمجاله ليس مجال القيم، بل مجال الأفعال، وليس مجال الأحكام، ولكن مجال الحقائق، وعليه فقط أن يصف الأشياء، كما حدثت فعلا.

والحقائق كيفما تعرف- فى هذا المنظور- تخلق مشكلة لأنها تظهر وكأنها تتصل بالأعمال التى تحمل قيمة مؤقتة بدرجة كبيرة. وهذا ينطبق على الابتكارات السياسية التى حافظت على إعطاء النموذج حتى يومنا هذا: أثينا، وإسبرطة، وإمبراطورية الإسكندر، والجمهورية الرومانية، وتنطبق هذه الصفة فائقة التوقيت على القرارات أيضا التى حافظت على مثل هذا التمثيل النموذجى لاستراتيجية «هانيبال» فى معركة قانيا، أو عبور القيصر روبيكون (أنهار إيطالية صغيرة). وهى تنطبق فضلا عن ذلك على كل هذه الشخصيات البطولية التى كانت أعمالهم التى تضرب بها المثل دائما، هى كل حياتهم الخالصة، وهذان الضابطان العظيمان هما: لويس الرابع عشر، وفريدريك الثانى فى بروسيا، إنه حقيقة بخلاف أعمال الفن، أو الأدب، التى يمكن أن نراها أو نقرأها دائما، فإن هذه الأعمال السياسية لم تعد موجودة، ويمكن دراستها إذن من خلال وسيلة النصوص التى تتكلم عنها. ويبقى السؤال: أى اتجاه نتبناه نحوها؟. هل ينبغى أن تعامل كما يعامل فقيه اللغة قطعة أدبية خالدة؟. أم ينبغى أن يستخلص الفرد قيمتها المؤقتة لمعالجتها، كما تعالج أية حقيقة أخرى حدثت فى الماضى.

المدخل التأويلى، والمدخل الأخلاقى

هذه الأسئلة لا تقتصر على الحالة الخاصة بالأعمال السياسية. وهى تنطبق على مجموعة الأعمال مهما تكن طبيعتها. وهى تثير إجابتين، كل منهما بطريقته يعرف آداب

اللغة، والأنظمة التى تنجذب حولها، والتاريخ، وطبقا للأولى التى تسود فى ألمانيا، فكلها علوم تأويلية، والثانية التى تعتبر علوما أخلاقية تسود فى فرنسا. ومعالجة الأعمال التى تدافع عنها، والتى تضعها محل العمل تختلف فى عدة طرق.

إن علم التأويل الذى وضع لقواعده قانون فى نهاية القرن الثامن عشر يضع فى قلب العمل إعادة التركيب العقلى لهذا العمل بوساطة فقيه اللغة، ويفهم أن كل شىء صالح بالنسبة لفقيه اللغة، فهو أيضا صالح بالنسبة لمؤرخ الأدب ومؤرخ السياسة والدبلوماسية والحرب، شريطة أن تعالج الدول والمعارك والمعاهدات، والأبطال، لأن كثيرا من الأعمال تتمتع بتمثيل نموذجى ثابت. وينبغى إذن على فقيه اللغة أن يكون بهذه الطريقة فنانا للكلمة. وليس مطلوبا منه بالطبع أن يكون مبدعا قادرا على إنتاج نص أدبى غير مسبوق، وبالتالى يكسب عرفان كل الناس وكل العصور. وعلى أية حال، ما يجب أن يتعلمه أن يكون قادرا على أن يعيد فى نفسه خلق شىء ما، أبدع فعلا وأصبح عاما.

وإعادة الإبداع فى الحقيقة يجعل من الممكن استيعاب العمل المدروس فى فرديته، وفهمه؛ أى اكتشاف، ليس فقط العمليات الرسمية، ولكن فوق كل شىء كل صفات وحالات العقل التى ينبع منها، أن تكون على وعى بالعلاقات ذات المعنى بين الأجزاء والكل، وأن تخرج إلى دائرة الضوء السمات التى تجعل هذا العمل فى وحدانيته يستحق الدراسة، لأنها تجعله يتمتع بالقيمة الفنية، قدرته على الكلام للناس وتحريكهم طويلا بعد الخلق، وبعيدا جدا عن موقع الولادة. ومن هنا يعالج العمل من داخله من خلال التعرف المتكرر عليه والوقوف خلفه. ويعالج المؤلف أيضا من الداخل، وأحداث تاريخ حياته المرئية ليس لها أهمية إلا حيث تشكل داخله. وكل عمل إذن تصور، موناد بالمعنى الذى ذهب إليه ليبنز. وهو يعكس بطريقته الخاصة العالم كله. ومن خلال توضيح ما يحتويه يكتشف الفرد مضمون العالم.

والمدخل الأخلاقى، الذى تمتد قواعده فى الأساس من نهاية القرن الثامن عشر، وحتى لو كانت جذورها تمتد بعمق منذ القرن السابع عشر، هو ملاحظة من الخارج. وحتى إذا مارس الفرد استيطانا فإن الأنا التى تنظر إلى الداخل هى خارجية بالنسبة للأنا التى هى موضوع النظر. وفقيه اللغة ليس فنانا، ولكنه دارس بدون أى تحفظ. والملاحظة فقط التى تقارن العمل محل الدراسة بأعمال مشابهة والظواهر المعاصرة تجعل من الممكن شرحه وإلزامه بتقاطع سلسلة عرضية، وإعادة بناء الالتحام الفريد للظروف– وبخلاف ذلك متكررة ومعرضة للتنظيمات – تلك التى مكنت العمل من الازدهار. وهكذا فإن المدخل الأخلاقى يمكن أن يستدعى حقائق السيرة الذاتية لإرساء اتصال بين «العمل» و«الحياة» لمؤلفه. ويمكن أيضا أن يستدعى «البنية»، سواء أكانت اجتماعية أم طبيعية، وفى هذه الحالة يثار السؤال حول تجديد المبدعين من خلال الأخير، الذى ليس هناك حاجة لوصفه بوساطة علم

التأويل، لأنها الضرورة الوحيدة القادرة لفرض نفسها على مبدع حتى تلك التى تنبثق من إبداعه الخاص جدا.

ويختلف التاريخ أيضا بوصفه علما تأويليا فى وسائل متعددة عن التاريخ بوصفه علما أخلاقيا، أولا، فى اختيار الموضوعات، فالأول لا يهتم بأى شىء غير تلك التى يمكن أن تعالج كعمل، ومن ثم فهو يعطى أهمية كبيرة لدور الفرد. ويعطى الثانى أولوية للأعمال الجماعية ويتحول فوق كل شىء إلى المؤسسات، والأخير يدرس الثورتين- الإنجليزية والفرنسية- وتاريخ حضارة البورجوازيين أو الإقطاع. الأول،الإسكندر الأكبر، التاريخ السياسى الدبلوماسى، والمرتزقة الإيطاليون فى عصر النهضة. ويتضمن موضوع الاختيار بوضوح اختيار المصادر ذات العلاقة المعتمدة، على أية حال بدرجة كبيرة على ظروف الوصول إلى الأرشيف الذى تحسن فقط فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وأهل الوسط يرفعون من قدر مصادر السرد غير القصصى، بينما المحدثون- بمجرد أن مروا أبعد من القرن السابع عشر، ظلوا مدانين لاستخدام فوق كل شىء كل القصص والمذكرات، أى إن الحاجز بين هؤلاء الممارسين لعلم التأويل، وهؤلاء المناصرين للمدخل الأخلاقى، ليس سوى أنه مانع حصين. ودراسة وكتابة التاريخ عبر الحدود، وممارسة المؤرخين بوجه عام أكثر بعدا فى الانتقائية من إعلاناتهم المبدئية. ولكن ما يوحد حقا النظام، ويجعل من الخلافات بين المدخلين التأويلى والأخلاقى مشكلته الداخلية، هو الاتفاق العام الذى تهتم به العقيدة الأساسية، وبالنسبة لكل منهما، التاريخ مصنوع من مصادر. وهناك مصادر مكتوبة فقط.

المدخل الإحصائى: العلوم الاجتماعية

بداية من العقود الأخيرة للقرن الثامن عشر، بدأ الاقتصاد المؤسسى الآن، بوصفه فرعا من المعرفة معنيا بالإنتاج والتبادل، الادعاء بأنه العلم صاحب القدم العليا القادر على التنبؤ بالمستقبل للمجتمعات الإنسانية. ومن ثم شرح تطورها الماضى. ولهذا السبب تحول التابعون له إلى الوثائق التى تتمتع بجاذبية قليلة بالنسبة للمؤرخين، إذا لم يميلوا إلى الاهتمام بالاقتصاد على طريقة ديفيد هيوم. وهذه الوثائق تختص بتاريخ التجارة والأسعار والتبادل المالى، والضرائب ورسوم الجمارك والتصنيع، والسياسات الوطنية التى تختص بها، وحالة السكان فى فترات مختلفة، والثروة القومية، وهى كل محاولات للتقويم، ومن جهة أخرى، منذ النصف الأول للقرن التاسع عشر، بدأت البحوث تزدهر، وتهدف إلى فهم الحقائق الاجتماعية كميا بدون علاقة مباشرة بالإنتاج والتبادل التجارى، قياسا، على سبيل المثال، عدد المستثمرين أو الجرائم كل عام فى دولة معينة، وتسجيلها حسب العمر، والمكانة الأهلية ومستوى التعليم، والفئات الاجتماعية، واستخراج التراوح الفصلى منها،

ودراسة تغيرها على مدى فترات طويلة، ويصب هذا العمل فى تأسيس نظام جديد، ذلك الذى بعد وصفه بفيزياء اجتماعية، أصبح يعرف بعلم الاجتماع.

ولكن ثمة شيئا ما يقع أكثر عمقا من ظهور فرعين للمعرفة جديدين، رغم ما قد يكون لهما من دلالة، وبالنسبة لما يقدمان، وفيما هو متضمن فى تعريف أهدافهما الخارجية، وفى العمليات المعرفية التى وضعت محل التنفيذ، إنما هو تجديد ايبستمولوچى كبير، تطور المدخل الإحصائى للحقائق الإنسانية. نموذج فريد للمعرفة لهذه الحقائق تختلف فى مبدأ المعالجة التأويلية والأخلاقية، وعلم الإحصاء فى الحقيقة لا يعنى بالأفراد فى فرديتهم، أو بالأحداث فى وحدتها، أو المؤسسات فى نوعيتها، أو فى الأعمال التى تعتبر لا مثيل لها. ويتكون منهاجه من المعطيات– اليومية، العادية، بل حتى بكميات كبيرة، متكررة. وتتوطد فى بعد المعطيات بقياسها أيضا، من أجل أن تستخرج من خلال مسلسلات الأعداد الانتظام الذى يحكمها.

وفى العلوم الاجتماعية، التى تطبق المعالجة الإحصائية، تكون برانية الباحث بالنسبة لما يدرسه أكثر كثيرا. مما هو الحال فى العلوم الأخلاقية. وسيادية الإجراءات المستخدمة فيما يتعلق بالأولويات التى يستند إليها الباحث وأحكامه القيمية أكثر أيضا. ولدرجة كبيرة وفعالة حتى تعدى الاعتقاد طويلا بأن المعالجة كانت كاملة. وعلاوة على ذلك، فمع الإصرار على العناصر التنظيمية التى تحكم أفعال الإنسان، وتجعلها بدرجة ما متوقعة، يبدو أن المعالجة الإحصائية تمسح الحدود بين عالمى الحرية والحتمية بين الإنسان والطبيعة. وهناك إذن إغراء قوى لمعالجة تاريخ الإنسان كما لو كان امتدادا للتاريخ الطبيعى، وللبحث عن القوانين المخولة للتحكم فيه، أو أبعد من ذلك لمحو الاختلاف القوى بين التاريخ الإنسانى والتطور البيولوچى، وتقليص الأول للثانى.

إن العلوم الأخلاقية، والعلوم التأويلية، والعلوم الاجتماعية، كانت هى الشكل العام غالبا فى العقود الأخيرة للقرن التاسع عشر، ولتقسيم فروع المعرفة الجامعية طبقا لنماذج المعرفة التى تطبقها. وتقابل الاختيارات المختلفة فى مجموع الأهداف العقلية للدراسة الاختلاف الإيبستمولوچى. ولكن هذه الاختيارات تعتمد أيضا على البلاد التى تعمل فيها، وهكذا يمكن أن يعالج الهدف بطرق مختلفة فى فرنسا عنها فى ألمانيا. وبوجه عام فإن تقسيم مجال المعرفة إلى تلك الفروع التى تكون مستقلة بالنسبة لبعضها البعض، تضمن على أية حال التعايش السلمى للمداخل التى تأتى من الاختيارات الفلسفية التى يمكن أن تكون متباعدة، وأيضا غير متطابقة، وتكمن خصوصية التاريخ فى حقيقة أنه على أرض تتقابل وتواجه بعضها بعضا.

وقد شاهد النصف الثانى من القرن العشرين ظهور تاريخ الاقتصاد، الذى أصبح بعد ذلك التاريخ الاجتماعى والاقتصادى باعتراف المدرسة التاريخية. وحدث هذا بالتوازى فى كثير

من الدول، وفى ألمانيا (شمولر ومدرسته، ماكس ڤيبر، سومبارت). وفى بريطانيا (يونوين، كلاپام). وفى الولايات المتحدة، (ومع أول كرسى أكاديمى للتاريخ الاقتصادى فى عام ١٨٩٢ فى هارڤارد من أجل آشلى)، وفى فرنسا (ليڤاسير، داڤينيل، مانتو). وفى بلجيكا (هنرى پيراين)، وفى روسيا (ڤينوجرادوف ومدرسته، روستوفتريف، كاربيف). وفى العقود الأخيرة فقط للقرن الذى تميز بالتقدم فى علم الاجتماع والاقتصاديات، بدأ التحول باطراد تجاه المدخل الإحصائى الذى أثار حوارات لها دلالتها داخل النظام ذاته، وأسهم تأثير عمل ماركس بقوة فى هذا التطور.

ولكنه من أول ظهوره، تحول التاريخ الاقتصادى والاجتماعى تجاه الأشياء التى اهتم المؤرخون بها فى السابق اهتماما هامشيا، هذا إذا كانت هناك فعلا مثل هذه الأشياء. ويركز على التفاوت فى الأسعار والإيجارات والأجور والعلاقات بين أصحاب الأراضى والفلاحين فى الدولة، وداخل المشاريع المشتركة فى المدن، وعلى مشاريع الأعمال (الشركات التجارية، البنوك، والمصانع)، وعلى الثورة الصناعية، وتكوين البرجوازية كطبقة اجتماعية، ونوع سيكلوچى، والأزمات الاقتصادية، ودورات الأعمال، وبهذه الطريقة يدخل التاريخ الاقتصادى والاجتماعى مجموعة جديدة كاملة من المصادر الكتابية، وقوائم أسعار السوق. وكتب المحاسبات، والإحصائيات، والمراسلة التجارية.. إلخ. وتخضع هذه المصادر لمعالجة تميز العناصر المتكررة، وحتى إذا لم تكن مسألة معطيات يمكن قياسها كميا، وحتى أكثر من ذلك حينما تكون هذه المعطيات متاحة. وفى كلمة واحدة، ما يجرى من المدخل الإحصائى يطبق فعلا مباشرة على الوثائق التى بقيت من الماضى.

ولا شىء يبين جدة مثل تلك الطريقة فى ممارسة التاريخ أفضل من التناقضات التى أثارتها ادعاءاتها بأنها إذا لم تكن الوحيدة التى تمارسه بطريقة صحيحة، فعلى الأقل الأفضل والمناسبة لكل الفترات وكل الأشياء، وحوار ماكس ڤيبر ضد إدوارد ماير، أو قضية فرانسوا سيميان ضد المؤرخين، من الأمثلة التى مازالت فى الذاكرة. وبينما تثار أسئلة جديدة، فلقد أحيت هذه التناقضات من جديد المشكلات التى كان يظن أنها إذا لم تكن قد استقرت، فإنها فقدت على الأقل عنفوانها الأصلى مع مرور الوقت. هل التاريخ علم أو فن؟. وإذا اعتقدنا بأنه علم، أى معنى نعطيه لهذا التعبير؟. وهل يمكن تصور علم يتعلق بالفرد فقط؟. هل التاريخ يهتم بالأعمال المتكررة؟. وإذا كان الأمر كذلك فأين يظهر؟. وهل لابد أن يؤدى إلى ضعف الحقائق المفردة؟. أو على العكس، هل ينبغى أن تكون هذه الأخيرة الموضوع الذى يقتصر عليه التركيز؟. وأى نوع من الجدية التى يكشف بها التاريخ، إذا فعل ذلك حقيقة، عن القوانين التى لا استثناء فيها، أو قواعد تنظيمية محتملة، ما الأدوار المميزة للأفراد والجماعات؟. وأين تكمن دوافع الحركية التاريخية، ومما تتكون هذه الدوافع؟.

من التاريخ السياسى إلى التاريخ الاقتصادى والاجتماعى

نحن نؤكد كل الأسئلة التى كانت محل نقاش مع منعطف القرن العشرين فى معظم الدول الأوربية والولايات المتحدة على نقطة معرفة ما إذا كانت المداخل الثلاثة: الأخلاقية، والتأويلية، والإحصائية، متعارضة. إذا ما أمكن التوفيق بينها فى سياق الأبحاث المصممة لإرساء الحقائق، وفى بناء أطر العمل المفاهيمية التى تصمم لجعل هذه الحقائق مفهومة. ولكن هذا الحوار لا يستفسر عن العقيدة الأساسية للتاريخ المدرسى. ومع ذلك فى فترة نهاية القرن التاسع عشر ابتدأ الآخر أيضا أن يكون موضع خلاف لم تدرك أهميته فى بادئ الأمر، لأنه فى ذلك الوقت ظهر على أنه ينشأ على هوامش التاريخ أو خارجه. وعلى الهوامش مثل التاريخ الهامشى الألمانى، الذى من أجل أن يملأ نقص الفراغات فى المصادر القديمة والوسيطة، تحول لدراسة الأراضى الطبيعية، وتقنيات الفلاحين وعاداتهم، وأسماء الأماكن– والأعراق، والآثار الباقية التى وجدت فى أثناء الحفر للبحث عن الآثار. وفى الخارج، فى فرنسا، على سبيل المثال، فإن الجغرافيا البشرية لمنطقة ڤيدال لولا بلاش، صممت لاستكشاف الأرض القومية ، ولإلقاء الضوء على القوى التى شكلتها ، وأيضا تتجه إلى الأراضى الطبيعية، وأسماء الأماكن، وأدوات الفلاحة، والعادات القروية.

وكلاهما ظل يثق بالتأكيد فى فكرة أن الماضى يمكن أن يعرف فقط من خلال وسيلة المصادر، ولكنهما يرفضان فى أثناء الممارسة قصر المصادر على النصوص، والنصوص وحدها، وفى الحقيقة طوزا من شكل الحقول، وتقسيم غابات الأخشاب، ونماذج الطرق، وعرض القرية، والمحاريث الأرجوحية، والفئوس وقوالب الطوب، والآثار التى تركتها الصناعات المختفية، من أجل إعطاء مكانة للمصادر التاريخية. وبفعل ذلك فإنهما ارتفعا إلى أداة معرفية، والنظرة محدقة موجهة للعناصر الطبيعية، فوق كل شىء، البيئة الإنسانية، ويوضحان قيمة الوثائق مثل الخطط، والخرائط، والصور، وكان تركيب منهج الجغرافيين على التاريخ الاقتصادى والاجتماعى الذى تسيطر عليه المعرفة الإحصائية، تجديدا رئيسيا قام به «لوسيان فيڤر ومازك يلوك»، وفعل أصالته إلى المجلة التى أسسها عام ١٩٢٩، وهى Annales d'histaire economique et sociale، وخصوبتها على برنامج البحث الذى قدماه ووضعاه كل التنفيذ.

والفترة بين تسعينيات القرن التاسع عشر ونهاية ستينيات القرن العشرين، شهدت قوة متنامية للتاريخ الاقتصادى والاجتماعى، الذى تعدى فى عصور تختلف حسب الدولة، التاريخ السياسى، والتاريخ الثقافى، اللذين يمارسان فى بعض الأحيان كعلوم أخلاقية، وفى بعض الأحيان كعلوم هرمينوطيقية. والأخيرة فى معظم الأحيان مع ذلك حفظت موقعها السائد حتى بعد الحرب العالمية الثانية، لأنها كانت تتعامل مع مشكلات كبيرة

وساخنة عن الماضى القومى، وحازت تفضيل الجمهور. ويبدو أن هناك استثناءين لهذه القاعدة، الولايات المتحدة بسبب التأثير الكبير لشارلز أ. بيرد، والتفسير الاقتصادى لتاريخ الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتى بسبب فرض السلطة البلشفية الماركسية اللينية بداية فى النسخة المتطرفة لنيكولاى بيتروفسكى، ومنذ أواسط ثلاثينيات القرن العشرين، فى صيغة أكثر اعتدالا، جعلت من الممكن الاتصال بتقاليد التاريخ الروسى الاقتصادى والاجتماعى الذى مثله بوجه خاص «كوسمينسكى» و«د. م. بتروشيڤسكى» و«بوريس بورشنيف»، و «إيفچينى ڤ. تارلى».

وفى أماكن أخرى تطورت الأمور بطرق مختلفة، ففى ألمانيا تسيد تقليد المرتبة (Ranke) الذى شخصه فريدريك ماينيكه على التعليم الجامعى للتاريخ، حتى وصل هتلر إلى السلطة. وفى إيطاليا ساندت الشخصية المتميزة سينديتو كروتشى، سيادة التاريخ الأخلاقى بالضبط كما فى مدرسة «سير لويس ناميير» فى انجلترا، تلك التى تبنت التاريخ السياسى الذى يركز على المؤسسات والأفكار، ويقف طوهان هيتسينجا الذى ينبثق تاريخه الثقافى من المدخل التأويلى فى علم التاريخ بهولندا. وفى فرنسا فى سنوات ما بين الحربين، المؤرخ الأكثر شهرة، وربما أيضا الأكثر تأثيرا من المحتمل أن يكون «شارلز ساينوبون». ومع ذلك فى كل هذه البلاد، وفى عدة بلاد أخرى، فإن أتباع التاريخ الاقتصادى والاجتماعى كثيرون وبارزون. ولقد ازدهرت المجلات فى كل مكان مع مصطلح (التاريخ الاقتصادى والاجتماعى) أو مرادفاته فى العنوان، وأيضا الكراسى المخصصة لهذا النظام، وأعطيت أهمية متزايدة لتاريخ الأسعار التى كونت فى الثلاثينيات موضوعا للاستثمار الدولى.

وبعد عام ١٩٤٥ فقط احتل التاريخ الاقتصادى والاجتماعى المكان الذى كان يشغله التاريخ السياسى، ووضع بصماته على التاريخ فى كل العصور وكل المجالات، أو بمعنى آخر، أصبح النظام المرشد للمعرفة التاريخية ككل، والشاهد على ذلك التأثير الدولى للمؤرخين الفرنسيين، مثل «فريناند بروديل وإرنست لابروس»، والأكثر اتساعا فى التيار ما يروق لكل من لوسيان فيڤر ومارك بلوك الذى يعبر عن نفسه فى مجلة Annales، وأعضاؤها جميعا ينشغلون بتدريس الفصل السادس فى المدرسة العملية للدراسات العليا فى باريس. والشاهد على هذا أيضا النشر فى بريطانيا العظمى منذ عام ١٩٥٢ لمجلة «الماضى والحاضر» ومؤسسوها جميعا ممارسون مشهورون للتاريخ الاجتماعى، وعلى وجه الخصوص، «إريك هويسبون وإدوارد تومسون» اللذان بحثا عن الإلهام فى مجلة Annales، وفى الماركسية التى رسخت جذورها بقوة فى الجامعات الغربية. والشاهد على ذلك الجدل الكبير لهذه الفترة، وفى استمرارية الاهتمامات بما قبل الحرب العالمية الأولى تعاملوا مع الحركة من الاقتصاد القديم (الإقطاع تبعا للماركسيين)، ومع أصول الرأسمالية، وبالأخص العلاقات بين الأخلاق البروتستانتية من جهة، وروح الرأسمالية من جهة أخرى. ولقد اهتموا

أيضا بالموضوعات الجديدة: بالأزمات- نتائجها وتأثيراتها (القرن الرابع عشر، القرن السابع عشر)، وظروف نهضة الاقتصاد، أو مع العلاقات بين الأنظمة الاجتماعية والطبقات. والشاهد على ذلك تخلل المدخل الإحصائى لمجالات كانت فى الأصل تقع خارجه تماما وبخاصة فى دراسة الظواهر الثقافية -التعليم- إنتاج وبيع الكتب، والظواهر السياسية (السلوك الانتخابى، على سبيل المثال).

وبالشكل الذى مورس به التاريخ الاقتصادى والاجتماعى منذ ثلاثينيات القرن العشرين تحرك بالتدريج بعيدا عن التوجهات السابقة. وغير مركز جاذبيته من العصور الوسطى للقرنين السابع عشر والثامن عشر. واهتم بدرجة أقل فى التجارة ذات الحجم الكبير، وأهمية أكبر من أى وقت مضى جاءت فى أعقاب مارك بلوك، فى تاريخ الريف، وتاريخ حياة الفلاحين، والإنتاج الزراعى. وأيضا الأزمات، والعلاقات، وبصفة رئيسية الزراعية، توضح دراسة ويلهلم أبل وإرنست لابروبس، ولقد ترك فكرة الوقت البسيطة للتاريخ - الذى رآها كتحول أحادى البعد تقدمى بطريقة منتظمة إلى فاصل - الإسهام الكبير لفرناند بروديل- بين الاستمرارية الطويلة للأبنية التى نقطعها تغيرات غير مرتدة، والثورات، وتغيرات التلاحمات الأكثر سرعة ودورانا، والأحداث المتقطعة فجأة والخطية. وتقاس الأولى بالقرون أو حتى بالألفية، من السنين، والثانية بالعقود، والثالثة بالسنين والشهور والأيام والساعات.

ولشرح تذبذب التلاحم الذى يمكن فهمه من خلال سلسلة من الأسعار، اتبع الممارسون للتاريخ الاقتصادى والاجتماعى مثل الاقتصاديين، وأخذوا فى بناء نماذج توضح الاعتماد المتبادل بين المتغيرات، مثل التغيرات فى البيئة الطبيعية، والتغير فى عدد السكان، والتجديدات الفنية، وإنتاج الفلزات الثمينة.. إلخ. وهذا قادهم بالتحديد لصنع التاريخ المناخ، مستخدمين كمصادر حركة الثلاجات، وحلقات النمو السنوية للأشجار، والتاريخ الديموجرافى الذى ينظر فى الوبائيات، والرعاية الفيزيائية، والصحة العامة، والممارسات الجنسية، بما فيها منع الحمل، وبهذه الطريقة يصلون إلى نقطة وضع، فى ضوء جديد، السؤال عن دور العوامل غير الاقتصادية: الاتجاهات، الثقافية، السياسية.

وترقية التاريخ الاقتصادى والاجتماعى إلى مرتبة نظام مرشد للمعرفة العلمية ككل، عبارة عن واحد من الجوانب للوظيفة الجديدة، التى تحولت عن واحد من الجوانب للوظيفة الجديدة، التى تحولت إلى العلوم الاجتماعية فى العالم الغربى، الذى شكلته ثورتان صناعيتان: الأولى ثورة البخار، الفحم والصلب، ثم ثورة الكهرباء، الكيمياء وآلة الحرق الداخلى، وفى الواقع تقعان عن جذور المشكلات الاجتماعية الصعبة، وحتى المتفجرة التى تبعت انتشار التحضر والنمو فى عدد العمال المشتغلين فى الصناعات الثقيلة، والإصلاحات المصممة لتكامل هذه الفئة فى الأمة صعدت على السطح لظهور «دولة الرفاهية». والجانب

الآخر من التغيرات التى أتت به الثورة الصناعية هو النمو فى سلطة الماركسية، التى عن طريقها ارتبط التاريخى الاقتصادى والاجتماعى بقوة، والتى أصبحت منذ تسعينيات القرن التاسع عشر، وفيما بعد، قوة سياسية مع توسع القاعدة الانتخابية للأحزاب الديموقراطية الاجتماعية، وفى بعض البلاد، وبوجه خاص ألمانيا، دخلت الجامعات. ولقد تعارضت الحرب العالمية الأولى، والتغير الاجتماعى الكبير الذى تلاها، والثورة البلشفية فى روسيا، والنمو الاقتصادى للاتحاد السوفييتى، مع الأزمات الكبيرة فى المجتمعات الرأسمالية، واستيلاء الفاشية على السلطة فى إيطاليا، والنازية فى ألمانيا، وانهيارات مع بعد الحرب العالمية الثانية، كل هذا قاد الدول وحتى الديموقراطية لتحمل المسئولية لإعادة البناء الاجتماعى والاقتصادى، وبوجه عام رفاهية السكان فى الدولة. ومن ثم كان تبنى التخطيط بأشكال مختلفة، والأهمية الحديثة للعلوم الاجتماعية التى كانت ترى وكأنها تدعم جميع المعطيات عن حالة المجتمع، وتعطى قواعد نظرية للسياسات الاقتصادية، الثقافية، التعليمية، والطبية.

التاريخ الثقافى الجديد

بعد حوالى عام ١٩٦٥ بدأ التاريخ الاجتماعى والثقافى بفرض سيادته على تاريخ كان ثقافيا وسياسيا، وسوف ترى أنه لا يملك إلا القليل بالاشتراك مع التاريخ الثقافى والسياسى، كما كانا يمارسان فى النصف الأول من القرن. وتأكد الانتقال من واحد لآخر بدرجة كبيرة عن طريق وكالة الديموجرافيا التاريخية، أو تاريخ أعداد السكان الكائن عند مفترق الطرق للاقتصاد ومعضلات الجسم، والعروض التى تنظم الاتجاهات التى تعنى بالحياة ومراحلها، والعملية الجنسية، والموت، ويبين عمل «فيليب ارييه» هذه الوظيفة للديموجرافيا بطريقة قوية بوجه خاص. ولكن هذا الانتقال تحقق أيضا بوسائل أخرى. وهكذا فى حالة «فيتولد كولا».. كانت دراسة للقياسات، وبالأحرى القياسات الزراعية، وفى حالة لاجاك لى جون دراسة الجماعات الاجتماعية، ومشكلات الوقت والشغل فى العصور الوسطى، وكان تأثير الأنثروبولوچيا على المؤرخين، وبوجه خاص على الأخصائيين الكلاسيكيين، وأخصائى العصور الوسطى، يعمل فى نفس الاتجاه، ويمكن أن يشاهد هذا بوضوح فى أبحاث «چان پيير فرنان.

ومع ذلك، يرق التاريخ الثقافى والسياسى إلى مرتبة النظام المرشد للدراسات التاريخية فقط من التغيرات الملازمة للتاريخ الاقتصادى والاجتماعى، ولكن أيضا نتيجة لطفرة ابيستمولوچية حقيقية فى الأنظمة ظلت تحتفظ لمدة طويلة بموقف مستقل داخل العلم: فى تاريخ الأدب، تاريخ الفن، تاريخ العلوم، ولدرجة أقل كما يبدو فى تاريخ الفلسفة، وعلى

عكس التاريخ المباشر، فإن علوم الأخلاق فى المقام الأول، ثم بعد ذلك وبدرجة متنامية، ولكن ليست بمفردها أبدا، العلوم الاجتماعية، وحتى ستينيات القرن العشرين، بقيت كل هذه الأنظمة مخلصة للمدخل الهرمينوطيقى بالرغم من المحاولات المحلية لتطبيق المدخل الإحصائى على واحد أو أكثر منها. ويمكن توضيح هذا بطريقة أفضل بتاريخ الفن الذى ظل فيه تاريخ العمل الأكثر دلالة وتأثيرا منذ عشرينيات القرن العشرين ينتجه المتبعون لعلم الأيقونات (الرمزية الفنية) الذين طوعوا بقوة متفوقة قواعد الهرمينوطيقا لدراسة الفنون المرئية، والمؤلفون الذين حاولوا فى بناء علم اجتماع الفن مستلهمين ماركس بدرجة أو بأخرى (فريدرك انتال، أرنولد هوس).

وفى أثناء ستينيات القرن العشرين أصبحت الأساسيات الكلية للمدخل الهرمينوطيقى محل تساؤل، والأفكار الخالصة لمؤلف مشابه لفرد محدد بشدة، وعمل يعرف جيدا، يقدم مرة واحدة طول الوقت، عليها إذن أن تواجه الاعتراضات (ميشيل فوكو) التى تظهر أنها تحرمها للأبد من نوع من الوضوح القاطع الذى تمتعت به فى السابق. وفى مكان آخر، فإن الإعجاب المطلوب، وتواجهه الأعمال ومبدعوها، حتى قبل بداية دراسته لكى نفهمها من الداخل، يفسح الطريق لشك عام، يعتبر الموقف الوحيد الذى يجعل من الممكن فهمها. ويظهر هذا فوق كل شيء فى تاريخ العلوم حيث إنه زرع بطريقة ادعائية، وليس بدون استغلال، على أثر توماس كن بغرض الكشف عن الطبيعة الخادعة للعقلانية التى ادعتها.

وبالمثل، فإن فكرة القيمة، فنية، معرفية، أو أخرى، تماثل قدرة بعض أعمال العقل لتجاوز الوقت، وحفظ تمثيل نموذجى خالد فى مجالاتها المقابلة، حصل أيضا أنها فقدت الثقة، ولم يعد أمرا مثيرا للدهشة كيف يتمكن المبدع أن يعطى مثل تلك القيمة لشيء معين فى أعماله، إنه أمر بناء، كيف تعيد الإنتاج الأجيال المتتابعة للمشاهدين والقراء، لعمل، كما كان، من العناصر المتاحة لهم، ويعزونه لمؤسس، أو آخر مختلف، واستثمروه بدلالات مختلفة، وبعض الأحيان متعارضة بوجه عام، وبعيدة جدا عن تلك التى سادت أصول العمل، إذ كان من الممكن بالفعل أن تنفك عن طبقات المعنى التى تراكمت مع الوقت. ويمكن القول إذا كان الجمالى مازال موجودا، فإن التوكيد يسقط الآن، وخاصة فى المواد الأدبية على جمالى التلقى «هانز روبرت جاوس». وإنه إذا كانت الكلمة هرمينوطيقا تستخدم اليوم أكثر من أى وقت آخر، فإن مجموع الافتراضات المسبقة، والعمليات التى تشير إليها، مختلفة تماما عن تلك التى كانت تعنيها فى القرن التاسع عشر.

ويظهر تطبيق علم التأويل الحديث متناغما، وعلى الأقل محليا مع الالتجاء إلى العمليات التى تنبع من المدخل الإحصائى. وفى بعض الأحيان، فهى حتى تحتاجها، وبالتالى فإن الأنظمة مثل تاريخ الفن، تاريخ الأدب، وتاريخ العلوم، تاريخ الفلسفة لا يمكن تمييزها بعد من التاريخ بالمصطلحات الإيبستمولوچية، ويمكن رؤية هذا من الاتجاه الجديد لبرامج

الأبحاث. وهكذا فإن تاريخ الفن يعطى دلالة أكبر بكثير من السابق لمادية الأعمال، وتقع فـى قلب اهتماماته العلاقات بين الفنانين الممولين، المشاهدين، المجموعات الفنية، المتاحف، والأكاديميين الفنيين، بيع الصور. ومن جانبه لم يعد تاريخ الأدب يضع نفسه بعيدا عن تاريخ الكتاب، سواء فنيا، اقتصاديا، اجتماعيا، أو حتى نفسيا. وفى الوقت نفسه تحول تاريخ العلوم من جهة تجاه المجتمعات مثل المختبرات، شبكات التبادل مع الممارسين الأكاديميين، وتجمعات الدراسة الأخرى، أو من جهة أخرى تجاه الأدوات.

وكقاعدة عامة، لم يعد الفنانون، والكتاب والمفكرون، والباحثون يقترب أحد منهم، كما لو أن كل واحد منهم بمثابة روح محررة من الجسد ووحيدة، تنقطع عن كل المماسة، وترسم كل شيء من مصدر القوة الوحيدة للعقل، وعلى العكس فإنها تعالج ككائنات جسدية لها جنس، متضمنة فى علاقات هرمية مختلفة، تنشغل فى تفاعل القوة فى قلب المؤسسات فى تتبع الرضى المالى والمشرف فى تنافس من أجل العمولات الأفضل، والاعتراف بالأولوية، والرقم الأكبر من القراء. ومن ينشغل فى ممارسة أنشطتهم بالحقائق المادية، مع الورق، الأقلام، الحبر، لوح المفاتيح، مع الفرش، والأقلام الرصاص، المقصات، الكانفا، الحجر، الفلز، وأدوات الملاحظة والقياس. وتوقف الأدب، الفن، الفلسفة، العلوم إذن عن أن تكون كيانات روحية نقية مؤقتة بدرجة كبيرة، مما يترتب عليه تأريخها الداخلى، وما يجعل من الممكن رؤية التاريخ الثقافى كواحد من تحولات مجموع الإنتاج الإنسانى.

التاريخ السياسى الجديد

لم يفقد التاريخ الاقتصادى والاجتماعى موقعه المسيطر فقط كنتيجة لاستهلاك الإنتاجية المعرفية لقائمة الأسئلة بعد قرن من الأبحاث المكثفة، ولكن أيضا بسبب المكان الجديد الذى أخذته الثقافة فى المجتمعات المتقدمة، التى فيها الخدمات بما فيها الأنشطة الثقافية. اكتسبت وزنا اقتصاديا ليس له سابق، وبسبب الأزمة العامة فى الأيدولوچيات التى خرجت إلى النور مع نهاية سبعينيات القرن العشرين، وعبرت نفسها بالعودة إلى التحرر بغرض ترك السوق يجرى، وإصرارها على مركزية الفرد. والتحرر بالطبع هو أيضا أيديولوچية. ولكنه أيديولوچية طوعت جيدا بصفة خاصة لغياب رأى قوى عن المستقبل، قادر على تحريك الناس، مثلما كانت الديموقراطية الاجتماعية تعبر عنه فى نهاية القرن التاسع عشر، وبعد الحرب العالمية الأولى بوساطة الأيديولوچيات البلشفية، والفاشية، والنازية، الاستبدادية، ولحسن الحظ، فإن الأخيرة قد همشت، ولكن الأيدلوچيات السلطوية الأخرى فى طريقها إلى الظهور إلى الحياة مرة أخرى على هيئة حركات دينية فى البلاد الإسلامية، حيث أصبحت قوية. وفى الولايات المتحدة حيث تمارس تأثيرها فى حياة

العامة، وفى أوربا حيث تبقى -- فى الوقت الحالى- لدرجة كبيرة بين الأقلية. والاستجابات التى تعطيها لأزمة الهوية التى تعانى فيها كل المجتمعات المتقدمة مع نهاية عدة قرون من الفوران، أثرت فى الاقتصاد والحياة الاجتماعية، والأخلاقيات بأوسع معنى للكلمة، والتى حرمت الناس من نقاط مراجعها المعتادة- أطلقت تهديداتها تحلق فوق مستقبل الديموقراطية.

وهكذا تكون خلفية التاريخ السياسى الجديد الذى تطور خلال العشرين عاما الأخيرة، ومنه تدور الأسئلة المركزية بدقة حول ظهور الديموقراطية الحديثة انطلاقا من الحكم الملكى المطلق، وحول التفجر فى الميدان السياسى، سواء أكان ديموقراطيا، أو فى طريقه إلى الديموقراطية، بالنسبة للأيديولوجيات السلطوية والشمولية والحركات والأنظمة التى تلت الحرب العالمية الأولى، والأزمة العالمية فى الثلاثينيات. وعلى هذا السؤال يجيب كل من فرانسوا فيوريه، وهو السؤال الذى يوجه أبحاث عدة مؤرخين فى بلاد كثيرة. وقادوا إلى إعادة قراءة التاريخ الحديث من نقطة الانطلاق التى تبرز من هذا المنظور: الثورة الإنجليزية والفرنسية، والأمريكية، للدرجة التى أعطت ميلاد المؤسسات الديموقراطية: للبرلمان، والأحزاب السياسية، الدساتير المكتوبة، حقوق الإنسان، وللتطور الأساسى للسلطة، ولحق الاقتراع حتى أصبح عالميا. ولكن التاريخ السياسى الجديد، وهو أيضا تاريخ الدولة، والقانون الذى ينظر إلى الخلف، إلى ماضى القرون الوسطى ليستنتج الاختلافات فى طريقها للعمل. وإنه أيضا تاريخ، من جهة، الفرد والمجتمع صنعه الأفراد، ومن جهة أخرى، تاريخ الأمة والفتوحات العظيمة الجماعية التى قادتها الأيديولوجيات، وهى تصارع بعضها البعض خلال القرن التاسع عشر، وفى أثناء فترة طويلة من القرن العشرين، الفاشية- النازية- الشيوعية.

والمجالات العديدة التى اكتشفوها معا، توحد الآن التاريخ السياسى مع التاريخ الثقافى، وفى بعض الأحيان لا يمكن التمييز بينهما، كما فى حالة «الفونس ديبرونت». وبينما الأول يرى الدولة مبدئيا كمنظمة لهياكل السلطة العامة بوظيفتها كمدير وموزع للسلع. يتركز الانتباه على الاحتفال الرسمى والشعائرى، الاحتفال المهيب الذى يهتم به الأخير أيضا. وكلاهما يعالج من خلال وسيلة المصادر نفسها: الصور من كل الأنواع، والآثار المتبقية مثل العلامات المميزة للسلطة أو الآثار المعمارية. وإذا كانت الأسئلة مختلفة، وتتوقف على المجال، فإن المدخل يختلف بالكاد حينما يتكون من جلب المصادر الأيقونية والمادية وجها لوجه مع النصوص من أجل إعادة البناء بقدر ما هو مستطاع، ولإعادة اكتشاف ألوانها وأصواتها، وأيضا الإيماءات والأوضاع النفسية التى يتبناها الممثلون والمشاهدون لجعل الدلالات التى استثمر بها المروجون والمشاهدون لهذه المشاهد صريحة. وهذا هو السبب وراء اهتمام التاريخ السياسى بالممثلين، ومصممى المناظر، وحتى بمنظمى الاحتفالات،

بينما يهتم التاريخ الثقافى بالحائزين على السلطة، وهؤلاء الذين يعينون الفنانين بأسمائهم، ويعطونهم البرامج التى يتبعونها.

ويمكن مشاهدة الصلات المتبادلة بين التاريخ السياسى والتاريخ الثقافى أكثر من أى مكان آخر، فى الأهمية التى يعطيها الاثنان لهذا الموضوع المتميز للأبحاث، التى أجريت خلال العشرين عاما الماضية، وهو الذاكرة الفردية والجماعية مع آلياتها ومؤسساتها ووسائل الانتقال على اختلافاتها، كدلالة للتحديات، مثل تلك التى يجب أن يواجها حاملوها الآن، وأفكارها عن المستقبل. ومن ثم الشكل الدولى لدراسات إحياء الذكرى، الاحتفالات، الأعياد، التى تحيى من خلالها ذكرى الماضى، للطقوس التى تنظمها، لمواقع الذكرى المادية وغير المادية، ومقتطفات الأغانى، والأراضى الطبيعية، والتقسيمات العقلية للخير الطبيعى والاجتماعى، والأرشيف، والرموز، ويصبح التمييز الحاد بين التاريخ السياسى والتاريخ الثقافى فى هذا المجال غير ذى علاقة بسبب هوية الأشياء التى يدرسانها، والمعالجات التى يطبقانها عليها.

وإنه من المحتمل، عند هذه النقطة أن تكون الصلة التى تجمع بين الجانبين المنهجى والمعرفى من فرعى التاريخ، يكشف عنها بطريقة أفضل، واستحسان الأخيرة للذاكرة التى جعلتها هدفا من الآن- ما هى فى الحقيقة إلا دراسة للأحداث والناس والمعتقدات والمؤسسات والأفكار، على أساس استقبالها للصور التى تم الاحتفاظ بها، والتى توارثها مرة أخرى جيل بعد جيل، مع إجراء بعض التغيرات على مدى المسار، أو بالأحرى تكامل التاريخ مع إعادة مجاميع الماضى، والتأثيرات التى تمارسها، غالبا حتى يومنا الحالى. ويفترض هذا مسبقا أننا ننطلق من الحاضر، ونتقدم لإزالة طبقة بعد الأخرى من الذكريات، قبل أن ننتهى بمفاهيم معينة حول الظواهر التى تكمن فى الأصول، والتى تنتج عنها أو بالكشف، إذا كان ذلك ممكنا، عن المعنى الأصلى حتى ترشح المدى الذى استطاعت عنده أن تؤثر فى تلك الظواهر التى ارتبطت بها بشكل متعاقب.

تاريخ الوقت الحالى

وسار التحرك إلى جبهة المسرح للتاريخ الثقافى والسياسى يدا بيد بانحراف مركز الجاذبية المؤقت للتاريخ. وحتى القرن التاسع عشر كان يعتقد فى أن العصور القديمة والمتوسطة تعتبر فترات مميزة فى التاريخ قدمت دراستها علم التاريخ ككل. والتاريخ الدبلوماسى الذى ظهر على الجبهة تحت تأثير تأكيد رانك (Primat der Aussenpolitik)، الذى ركز على العصر الحديث الأول (القرن السادس عشر- الثامن عشر)، والذى أصبح من الممكن الوصول إلى أرشيفه فى أثناء القرن التاسع عشر، فى تواريخ تختلف حسب البلد. وكانت

العصور القديمة دائما، والمتوسطة، والعصر الحديث الأول، تجد رعاية من التاريخ الاقتصادى والاجتماعى، على الرغم من أنهما يركزان على الأخير، كما كان يتجلى فوق كل شيء بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن كان يمكن إدراكه قبلها، وعملية التركيز على تكوين وتحولات الرأسمالية.

وصاحب ترقية التاريخ الثقافى والسياسى إلى مرتبة نظام مرشد لعلم التاريخ إزاحة مركز الاهتمام تجاه القرن التاسع عشر، وتاريخ العصر الحالى. وأصبح الأخير يمكن التفكير فيه من اللحظة التى يتوقف فيها عن أن يصبح مفهوما إلا عن طريق الحدس، وعندما يصبح من الممكن أن نجعل منه – كما كان الحال مع الماضى– موضوعا للمعرفة من خلال المصادر، بحلول العلوم الاجتماعية، ولكن تاريخ الوقت الحاضر يصبح قادرا على تثبيت نفسه فقط كنتيجة لبداية التسجيل الذى حدث فى بلاد كثيرة، وجعل دراسة سنوات ما بين الحربين ممكنة منذ الستينيات، وهكذا على مر العقود الثلاثة الأخيرة، فإن التوسع فى دراسة التاريخ الحديث جعل منه الفصل الأكثر ديناميكية وابتكارا فى علم التاريخ. إنه تاريخ اليوم الحالى الذى أطلق نفسه فى إنتاج المصادر، واستفاد بدرجة مكثفة من الحكايات الشفوية التى كان من السهل تسجيلها باستخدام جهاز تسجيل خفيف الوزن، ورخيص الثمن، وإنه تاريخ اليوم الحالى الذى يطبق نفسه على استخدام الصور الفوتوغرافية بدرجة كبيرة، وأفلام الوثائق، تسجيلات الفيديو. ومثل ذلك من الكم الكبير للمصادر، لكن الفئات الاجتماعية من الكلام، والتى حتى فى أيام التعليم الجماعى أنتجت موادا مكتوبة قليلة قادرة على العرض المباشر لطرقها فى الرؤى والتفكير والحياة.

وبهذه الطريقة مر تاريخ الفلاحين والعمال بعملية إحياء، وظهر مجال جديد تماما: تاريخ النساء، وحتى التاريخ السياسى وتاريخ العلوم استفادا من استخدام المصادر الجديدة لدرجة أنه من الممكن الحصول على شاهد على نقاط دقيقة من الممثلين الأصليين، وإعطاء الفرصة للكلام لأولئك الذين لم نسمع منهم إلا نادرا حتى الآن! الباحثين عن الجذور، الفنيين، أعضاء الأسرة، واليوم، فإن تاريخ الوقت الحالي هو أكبر منطقة للتاريخ مثيرة للجدل كما يمكن رؤيته فى (German Hislorikerstreit)، والحوار الدولى الذى يحيط بكتب «فرانسوا نيوريه» و«دانييل جولدهاجن»، و«اريك هويسبون»، أو حول الكتاب الأسود للشيوعية، والواقع أن ما لا يبعث الدهشة هنا. ما هو فى الحقيقة الوقت الحالى؟. إذا لم تكن الفترة التى يتم تناولها، هى التى تكون فيها الأجيال مازالت حية، وعاشت هى نفسها، وتوجد فى تيار الحياة؟. وتوقعات العمر امتدت بدرجة ملحوظة جدا فى الدول المتقدمة، التى فيها الناس الذين يتمتعون فعلا بحياة نشطة منذ نصف قرن مازالوا أحياء. وفترة التأخير قبل الوقت الذى يمكن الوصول فيه إلى التسجيل انكمشت فعلا إلى ثلاثين عاما، وبخلاف بعض الملفات التى قد تكون حساسة بوجه عام. وحينئذ لا يمكن تجنب المواجهة بين أعمال المؤرخين

للوقت الحالى من جهة، وبين الذكريات التى مازالت مؤلمة والمواقف الأيديولوچية القادرة على تحريك العواطف القوية من جهة أخرى. والمواجهة الدرامية لا يمكن للتاريخ أن يقلل من شأنها إلى ذاكرة التسجيل بالكتابة، والتى أثارت الأزمة فى الحال بين المدخلين حيثما يعالجان الأشياء ذاتها، ولأن دور المؤرخ ليس تبنى وجهة نظر الضحية، مهما كان تعاطفه معها كبير. ويكون دوره فى البداية فى بناء الحقائق فى اتفاق مع قواعد النقد التاريخى، ومن ثم محاولة فهمه. وهذا يقوده بدون مفر لتبنى وجهة نظر مختلفة عن تلك التى تبناها أبطال الأحداث التى يدرسها، وبالتالى يثير عدم الرضا العام.

وعلى أية حال. سوف يكون الأمر اختزاليا أن نحفظ من تاريخ اليوم الحالى النقاط السياسية الساخنة، ولأن الأعمال الكبيرة عالجت التاريخ الاقتصادى للقرن العشرين والتغيرات الديموجرافية (الهجرة، متوسط أعمار السكان)، التغيرات الاجتماعية الهائلة التى نشاهد ظهورها، مثل نهاية الحياة القروية، الأخلاقيات الجديدة التى بدأت فى الظهور فى المجتمع، العلاقات بين الأجيال، مكانة الشباب، الأسرة، التحولات فى المؤسسات، وبالتحديد الهياكل البنيوية، العلوم والوسائل الفنية الأوربية، وأخيرا الفن ووضعه فى الحياة المعاصرة. ولأن تاريخ اليوم الحالى يحتاج إلى مهارة يتحلى بها الممارسون، فإنه أقل من أى تاريخ آخر احتكارا، بوساطة المؤرخين المحترفين. ومن بين المنشورات ذات الدلالة فى السنوات الأخيرة، جاءت أعداد كبيرة من الاجتماعيين، والاقتصاديين، أو الصحفيين. وفقدت الحدود بين علم التاريخ ومجالات الدراسة الأخرى التحديد الحاد التى كانت تعرضه فى يوم ما، وإعادة اتحاد علاقاتها المتبادلة أبعد من أن تكون كاملة.